الدولة في ردّها على الالتماسات للمحكمة العليا للتظاهر في ام الفحم وسخنين:

" الاحتجاجات ضد الحرب يمكن أن تؤدي إلى تفجر الأوضاع "

Photo by AHMAD GHARABLI–AFP via Getty Images

امجد شبيطة

ناقشت المحكمة العليا، منتصف الاسبوع، الالتماس المقدم من مركز عدالة باسم الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الإسرائيلي، للمطالبة برفع الحظر عن المظاهرات المناهضة للحرب، والتي كان المقرر تنظيمها في مدينتيّ أم الفحم وسخنين. وقالت الدولة في ردّها للمحكمة العليا، منتصف الاسبوع، إن تنظيم مظاهرات ضد الحرب في غزة "يمكن أن يؤدي بدرجة شبه مؤكدة إلى ضرر جسيم وخطير للنظام العام وسلامة الجمهور وأمنه". وأضافت الدولة: "بالنظر إلى اضطرابات سابقة في تظاهرات مماثلة في بداية الحرب، والتي سمعت فيها دعوات مباشرة للقيام بأعمال إرهابية والتماهي معها، فإن هذه الأحداث قد تؤدي إلى تفجر شامل". وجاء في الالتماس الذي قدّمه المحاميان د. حسن جبارين ود. سهاد بشارة من مركز عدالة، أن "قرار عدم السمّاح بإقامة المظاهرات والقرار الجارف الصادر عن المفوّض يمسان بالحق في حريّة التظاهر والتعبير عن الرأي".

من جانبه، قال أمجد شبيطة – سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ردا على سؤال لصحيفة بانوراما حول الجلسة : " بعد وقت طويل من المفاوضات والمباحثات اقر القضاة تأجيل القرار النهائي لأجل غير مسمى بحجة الحاجة الى مناقشة الامر وتشاورات داخلية ".

• ما هي الإجراءات التالية التي ستقومون بها؟

"نحن مصرون في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساوة في الحزب الشيوعي ان نوظف المظاهرات الاحتجاجية ضد الحرب وفقا للقانون، قمنا منذ بداية الحرب بإجراء بعض النشاطات الاحتجاجية في شبكات التواصل الاجتماعي، ونحن مصرون على حقنا القانوني نريد ذلك حرصا على شبابنا ومجتمعنا، كما ونريد من جهة ان نعبر عن موقفنا الرافض لهذه الحرب وتضامننا مع أهلنا في قطاع غزة ولكننا أيضا نريد عدم اتاحة فرصة للاستفراد بشبابنا والايقاع بهم".

وأضاف: "جواب النيابة والشرطة نص على ادعاء بان الرفض ليس مطلقا بل يتعلق بمدينتي سخنين وام الفحم بناء على تجربة من السابق بأنهما شهدتا مظاهرات صاخبة، من هذا المنطلق يُمنع العرب من أي تظاهر باي مكان، وهذا موقف الشرطة العنصري الذي يبقي الجمهور العربي بدون أي فرصة للاحتجاج. السلطة والشرطة ليستا أكثر مسؤولية منا على دم أبناء شعبنا، نحن نريد إقامة مظاهرات بشكل مسؤول ومنظم وحضاري ولكن نريد ان نذكر السلطة بان المظاهرات التي كانت تخرج عن السيطرة كانت بسبب استفزازات الشرطة اما بشكل علني او من خلال دس المستعربين والعملاء".

• هل صادفتٍ منعا للتظاهر في مثل هذه الظروف سابقا؟

"بشكل عام لا، ولكن كانت هناك بعض من الشروط تفرضها الشرطة. نحن في هذه الظروف لا نريد أي احتكاك لا مع الشرطة او المواطنين، خاصة وأننا نعرف ان المئات من قطع السلاح تم توزيعها على نشطاء يمينيين. حتى إذا أردنا ان نتظاهر داخل بلداتنا نتلقى الرفض بادعاء ان الشوارع ضيقة ولا يمكن للشرطة تفريق المظاهرات، وهذا بحد ذاته تعجيز ومحاولة لخنق الجماهير العربية. حذرنا ونحذر إذا لم تعطونا ان نقود النضال بشكل منظم قد ينفجر بطريقة يصعب السيطرة عليها".

• رأينا بعد قضية الاجتماع في حيفا والذي لم ير النور ، وتابعنا المؤتمر الصحفي للجنة المتابعة انكم لجأتم الى الدعوة لاجتماع عبر شبكة الإنترنت. هل هذا بديل كاف برأيك في هذه الظروف؟

"هذا هو ما كان متاحا، قالوا لنا لماذا لا تقومون بالتظاهر في القاعاتٍ المغلقةٍ لكن حتى عندما أردنا ان نقيم نقاشا عربيا يهوديا قاموا بإرهاب اصحاب القاعات. نستطيع عقد اجتماعات شعبية وحاشدة في النوادي المغلقة ولكن لا يمكن ان يحبسوا صوت الجماهير العربية في داخل القاعات المغلقة".

משרד הכלכלה והתעשייה
מינהל יבוא

توزيع حصص لعام 2024

دائرة الاستيراد في وزارة الاقتصاد والصناعة تعلن عن توزيع حصص للاستيراد باعفاء من الجمارك أو بجمارك مخفضة

تفصيل الحصص وفقا لمصادر الاستيراد، تفاصيل الجمارك، الكميات ونسبة الجمارك المخفضة، تنشر في موقع وزارة الاقتصاد والصناعة على شبكة الانترنت WWW.ECONOMY.GOV.IL ، في قسم الاخبار وفي قسم دائرة الاستيراد.

يجب الاطلاع قبل تقديم الطلب على أمر مدير عام وزارة الاقتصاد رقم 2.7 "**توزيع حصص للاستيراد باعفاء من الجمارك او بجمارك مخفضة**" المنشورة في موقع الوزارة على شبكة الانترنت وكذلك يحرص على ارفاق كافة الوثائق المطلوبة وفقا له.

يجب تقديم الطلبات وفقا لامر المدير العام رقم 2.7
وبشكل محوسب فقط. نلفت الانتباه الى التغييرات التي طرأت على امر المدير العام 2.7.

يتم تقديم الطلبات للحصص المنشورة في الجدول الأول والجدول الثاني في الملحق 1 للأمر اعتبارا من تاريخ – 6/11/2023 وحتى 19/11/2023.

يتم تقديم الطلبات للمنتوجات التي يتم توزيعها بطريقة من يسبق يفوز، وفقا للقائمة الثالثة التي في الموقع اعتبارا من تاريخ – 4/12/2023 وحتى 17/12/2023.

يشار الى أنه سيتم الاهتمام فقط بالطلبات التي تم تقديمها في المواعيد المذكورة أعلاه.

لتفاصيل إضافية يمكن التوجه الى المسؤول عن الترخيص
والمعلومات في دائرة الاستيراد على هاتف 074-7502366/9

לפרסום

רשות המסים בישראל

تطبيق قانون تأجيل مواعيد (أمر الساعة – السيوف الحديدية) (اتفاقية، قرار حكم أو الدفع للسلطة) للعام – 2023 في قواعد بيانات سلطة الضرائب

في تاريخ 18.10.2023 تم سن قانون تأجيل مواعيد (أمر الساعة – السيوف الحديدية) (اتفاقية، قرار حكم أو الدفع للسلطة) للعام – 2023 (فيما يلي "القانون")، الذي هدفه تنظيم استحقاق الفئات السكانية التي تم تعريفها في قانون تأجيل مواعيد لتقارير ومدفوعات التي تسري خلال الفترة المحددة من تاريخ 7 من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حتى تاريخ 7 من شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023.

يحدد القانون تقديم تأجيل 60 يوما لدفع الضريبة التي بدأ موعد دفعها في الفترة المحددة او حتى تاريخ 31.12.2023 (الأسبق من بينهما). يتطرق التأجيل فقط الى موعد الدفع وليس لديون الربط والفائدة في الفترة المحددة. وزير الأمن، بموافقة وزير العدل، يحق له تمديد الفترة المحددة وبشرط ان لا تكون الفترة المحددة أبعد من تاريخ – 31 من شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023.

من أجل تطبيق القانون فان سلطة الضرائب منحا تأجيلا تلقائيا بموجب المعلومات القائمة في قواعد البيانات التي بحوزتها للمستحقين الذين يسكنون في قائمة البلدات التي تستحق الحصول عليها وفقا للقانون.

بالإضافة الى ذلك، توجهت سلطة الضرائب الى الهيئات التي تستحوذ على قواعد البيانات بخصوص المستحقين الاضافيين لتأجيل موعد. المستحقون الذي يتم تلقي معلومات بخصوصهم معلومات من نفس الهيئات سوف **يتلقون تأجيلا تلقائيا.**

اعلان عن الاستحقاق للتأجيل يظهر سواء في المنطقة الشخصية للمستحق في موقع سلطة الضرائب على شبكة الانترنت، أو في منظومة الممثلين في ملف الممثل تظهر الكتابة: "**مستحق للتأجيل – السيوف الحديدية**".

المستحقون المشمولون في القانون ولم يعرض في الملفات الإعلان عن الاستحقاق كالمذكور، يُطلب منهم التوجه بشكل خاص بشكل محوسب على الانترنت في موقع سلطة الضرائب على شبكة الانترنت عن طريق منظومة التوجهات للجمهور والاشارة الى سبب الاستحقاق (يجب الإشارة الى "تأجيل موعد – السيوف الحديدية" في مربع "موضوع ثانوي".

للقائمة الكاملة للفئات السكانية المستحقة والتسهيلات الممنوحة لها ادخلوا الى الإعلان الذي تم نشره حول الموضوع في موقع سلطة الضرائب على شبكة الانترنت: https://www.gov.il/he/departments/publications/reports/pa021123-4

معًا سنتصر!

go.gov.il/taxes

לפרסום